



الإمارات تضاعف ميزانيتها الاتحادية 130 في المئة

"الإمارات أصبحت الأولى عالمياً في مؤشر الاستقرار الكلي للاقتصاد، والأولى عالمياً في نسبة المستشفيات المعتمدة دولياً، والأولى عالمياً في سهولة الحصول على الكهرباء، والأولى عالمياً في توفر الإنترنت المتنقل عريض النطاق، والثانية عالمياً في القدرة على التكيف مع المتغيرات. كما أصبحت الأولى عربياً في سيادة القانون وكفاءة النظام القضائي، والأولى عالمياً في الشراكة الحكومية مع القطاع الخاص، والأولى عالمياً في المهارات المالية في القطاع العام، والتعليم الأفضل عربياً في العلوم والرياضيات". وكشف عن إنفاق الإمارات على البحث والتطوير في الجامعات تجاوز 8 مليارات درهم (2.1 مليار دولار) في 2020 فقط.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصريف)

كشف نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي محمد بن راشد آل مكتوم، عن مضاعفة الإمارات الميزانية الاتحادية 130 في المئة خلال 15 عاماً، مشيراً إلى أن "اقتصاد الإمارات يعتبر الثاني عربياً في الحجم، والدولة الأولى إقليمياً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وفي سهولة ممارسة الأعمال، إضافة إلى أن التصنيف السيادي المالي الحكومي يعد الأعلى في المنطقة". وأوضح في رسالة إلى الإماراتيين بمناسبة مرور 15 عاماً على توليه رئاسة الحكومة، أن "الحكومة أجرت أكبر عملية إصلاح تشريعي عبر أكثر من 50 قانوناً جديداً لتواكب المستقبل، وغيّرت نموذج تقديم 2500 خدمة حكومية من تقليدية إلى ذكية، وأصبحت حكومة دولة الإمارات الثانية عالمياً في الكفاءة المالية". ولفت إلى أن

UAE doubled its Federal Budget by 130 percent

The Vice President of the United Arab Emirates, Prime Minister and Ruler of Dubai, Mohammed bin Rashid Al Maktoum, revealed that the UAE will double the federal budget 130 percent within 15 years, pointing out that "the UAE economy is the second Arab in size, and the first country in the region in attracting foreign investments and in the ease of doing business, in addition, the government's financial sovereign rating is the highest in the region".

In a message to the Emiratis on the occasion of the 15th anniversary of his assumption of the premiership, he explained, "The government has carried out the largest legislative reform process through more than 50 new laws to keep pace with the future, and changed the model of providing 2,500 government services from traditional to smart, and the UAE government has become the second in the world in Financial

efficiency." He pointed out that "the UAE has become the first in the world in the overall stability index of the economy, the first in the world in the percentage of internationally accredited hospitals, the first in the world in easy access to electricity, the first in the world in the availability of mobile broadband, and the second in the world in the ability to adapt to changes. It has also become the first in the Arab world in the rule of law and the efficiency of the judicial system, the first in the world in government partnership with the private sector, the first in the world in financial skills in the public sector, and the best education in the Arab world in science and mathematics." He revealed that the UAE's spending on research and development in universities exceeded 8 billion dirhams (\$ 2.1 billion) in 2020 only.

Source (Al-Sharq Al-Awsat newspaper, Edited)

سلطنة عُمان تتوقع عجزاً بـ 5.7 مليارات دولار في 2021

في الموازنة، تتوقع سلطنة عُمان أن يبلغ عجز موازنة العام الحالي 2021، بنحو 2.2 مليار ريال (5.7 مليارات دولار)، في حين تخطط السلطنة للاقتراض من الأسواق المحلية والعالمية للمساهمة في سد الفجوة. كما تهدف السلطنة إلى جمع نحو 1.6 مليار ريال عبر الاقتراض وسحب المبلغ المتبقي بقيمة 600 مليون ريال من احتياطاتها، وقد صادق السلطان هيثم بن طارق على مرسوم يوافق على الخطة المالية.

والموازنة مبنية على سعر نفط 45 دولاراً للبرميل، وتتوقع الحكومة إيرادات حكومية بقيمة 8.640 مليارات ريال هذا العام، أي بانخفاض 19 في المئة بالمقارنة مع إيرادات العام 2020 المنصرم. المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)



أشار وزير المالية العماني سلطان بن سالم الحبسي، إلى أن "سلطنة عمان استحدثت بنداً جديداً في ميزانية 2021 تحت مسمى "مخصص سداد الديون" بمبلغ 150 مليون ريال عماني (389.62 مليون دولار) لسد جزء من أقساط القروض المستقبلية"، موضحاً أنه "من المخطط أن يرتفع هذا المخصص خلال الإطار المالي للخطة الخمسية العاشرة (2021-2025) ليصل إلى 1.56 مليار دولار".

وفي سياق آخر، كشف الحبسي عن حل سلطنة عُمان "المجموعة العمانية للطيران" و "شركة ترانزوم"، حيث تقرر إعادة توزيع الشركات التابعة لها ومهامها على الطيران العماني والشركة العمانية لإدارة المطارات، وذلك في إطار دور جهاز الاستثمار العماني لإعادة هيكلة الشركات الحكومية وترشيد الإنفاق.

Oman expects a Deficit of \$ 5.7 billion in 2021

Oman's Minister of Finance, Sultan bin Salem Al Habsi, indicated that "the Sultanate of Oman has introduced a new item in the 2021 budget under the name "Debt Repayment Allowance" in the amount of 150 million Omani riyals (\$ 389.62 million) to cover part of the future loan installments", he explained that "it is planned to increase this provision during the financial framework of the tenth five-year plan (2021-2025) to reach \$ 1.56 billion." In another context, Al Habsi revealed the solution of the Sultanate of Oman "Oman Aviation Group" and "Transom Company", Where it was decided to redistribute its subsidiaries and their tasks to Oman Air and Oman Airports Management Company, as part of the role of the Oman Investment Authority to restructure government companies and rationalize spending.

In parallel, the Sultanate of Oman expects that the budget deficit for the current year 2021 will reach 2.2 billion riyals (\$ 5.7 billion), while the Sultanate plans to borrow from local and international markets to contribute to bridging the gap. The Sultanate also aims to raise about 1.6 billion riyals by borrowing and withdrawing the remaining amount of 600 million riyals from its reserves, and Sultan Haitham bin Tariq approved a decree approving the financial plan.

The budget is based on an oil price of \$ 45 a barrel, and the government expects government revenues of 8.640 billion riyals this year, a 19 percent decrease compared to the revenues of the past 2020.

Source (Al-Araby Al-Jadeed Newspaper, Edited)

57 في المئة مساهم النفط في الناتج الإجمالي العراقي

عن اتفاقيات خفض الإنتاج، ووفقاً للتقرير فإن الاقتصاد العراقي ما زال ربيعياً باعتماده على نشاط النفط كمصدر أساسي للدخل، حيث تمثل واردات الخام مصدراً رئيسياً لتمويل الموازنة وبنسبة تزيد عن 80 في المئة من إيرادات الموازنة العامة. وبحسب وزارة النفط العراقية، فقد تراجعت الإيرادات المالية من مبيعات النفط في 2020 بنسبة 47 في المئة إلى 41.7 مليار دولار من 78.55 مليار دولار في 2019.



كشفت وزارة التخطيط في الحكومة العراقية، عن أن مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي خلال 2020 بلغت 57 في المئة، في حين أن النفط يشكل 80 في المئة من الموازنة العامة للبلاد. في حين جاء نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق ثانياً من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.05 في المئة. وجاء نشاط الحكومة العامة في المرتبة الثالثة بنسبة 7.91 في المئة، بينما حلّ بعدها النشاط الزراعي والصناعي بنسبة 4.77 في المئة و 1.67 في المئة على التوالي في الناتج المحلي.

وبعد العراق، ثاني أكبر منتج للنفط الخام في منظمة أوبك بعد المملكة العربية السعودية، بمتوسط إنتاج 4.6 ملايين برميل يوميا في الظروف الطبيعية، بعيداً

57 percent of Oil contributes to the Iraqi Gross Product

The Ministry of Planning in the Iraqi government revealed that the contribution of oil to the GDP during 2020 amounted to 57 percent, while oil constitutes 80 percent of the country's general budget. Whereas, wholesale and retail trade and hotels came second in terms of contributing to the GDP by 8.05 percent. General government activity came in third place with a rate of 7.91%, while agricultural and industrial activity came in third place with a rate of 4.77% and 1.67%, respectively in GDP. Iraq is the largest producer of crude oil in OPEC after the Kingdom of Saudi Arabia, with an average production of 4.6 million barrels per day in normal conditions, far from production

cuts agreements. According to the report, the Iraqi economy is still rentier by relying on oil activity as a main source of income, as crude imports represent a major source of financing the budget, with a rate of more than 80 percent of the general budget revenues. According to the Iraqi Ministry of Oil, fiscal revenues from oil sales in 2020 decreased by 47 percent to \$ 41.7 billion from \$ 78.55 billion in 2019.

Iraq is experiencing a suffocating financial crisis, due to the decline in oil prices under the pressure of the Corona pandemic, which has paralyzed large sectors of the world's economies.

Source (Anadolu Agency, Edited)



■ إيرادات قناة السويس تسجّل انخفاضا طفيفا في 2020

بين حركة التجارة المارة بالقناة والظروف غير المواتية التي يمر بها الاقتصاد العالمي وصناعة النقل البحري".

وأصدرت هيئة قناة السويس قرارات جديدة بشأن رسوم عبور السفن للقناة، والسياسات والحوافز التسويقية المرنة الممنوحة للسفن العابرة للقناة خلال عام 2021، مع تثبيت رسوم العبور لجميع أنواع السفن العابرة للقناة على ما كانت عليه عام 2020. وشملت القرارات تجديد كافة المنشورات الملاحية الخاصة بالحوافز والتخفيضات التي تم اعتمادها خلال العام الماضي لبعض فئات السفن وذلك ضمن الجهود المبذولة للتعامل مع الظروف غير المواتية والتحديات غير المسبوقة التي فرضتها جائحة فيروس كورونا.

المصدر (موقع العربية. نت، بتصرّف)

بلغت إيرادات قناة السويس 5.61 مليار دولار في 2020، أي انخفاضا من 5.8 مليار دولار في 2019. وسجلت القناة خلال عام 2020 عبور 18829 سفينة بإجمالي حمولات صافية قدرها 1.17 مليار طن (مليار و169 مليون طن) وهي ثاني أعلى حمولة سنوية صافية في تاريخ القناة. وتأتي هذه الأرقام في مقابل عبور 18880 سفينة بإجمالي حمولات صافية قدرها 1.21 مليار طن (مليار و207 مليون طن) خلال عام 2019، أي بفارق لا يتجاوز 51 سفينة و38.1 مليون طن فقط بين العامين.

وأشار رئيس هيئة قناة السويس أسامة ربيع إلى أنه "تقرر تثبيت الرسوم لجميع أنواع السفن العابرة للقناة في 2021"، مؤكداً "حرص الهيئة على اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التي تقتضيها إدارة الأزمة الحالية وما تتطلبه من ضرورة إحتمية للتعامل مع المتغيرات العالمية بمرونة تامة وإدراك لعلاقة التأثير والتأثر

of the relationship of influence and vulnerability between trade traffic passing through the canal and the unfavorable conditions that the global economy and the maritime transport industry is going through."

The Suez Canal Authority issued new decisions regarding the fees for ships crossing the canal, and the flexible marketing policies and incentives granted to ships transiting the canal during 2021, with the transit fees fixed for all types of ships crossing the canal as they were in 2020. The decisions included the renewal of all navigational publications on incentives and reductions that were adopted during the past year for some classes of ships, as part of the efforts made to deal with the unfavorable conditions and the unprecedented challenges imposed by the Coronavirus pandemic.

Source (Al-Arabiya.net, Edited)

■ Suez Canal Revenues declined slightly in 2020

Suez Canal revenues were \$ 5.61 billion in 2020, declining from \$ 5.8 billion in 2019. During 2020, the canal recorded the crossing of 18829 ships, with a total net tonnage of 1.17 billion tons (one billion and 169 million tons), which is the second highest annual net tonnage in the history of the canal. These figures come against the passage of 18880 ships with a total net tonnage of 1.21 billion tons (one billion and 207 million tons) during 2019, a difference not exceeding 51 vessels and only 38.1 million tons between the two years.

The head of the Suez Canal Authority, Osama Rabie, indicated that "it was decided to fix fees for all types of ships crossing the canal in 2021," stressing, "The authority's keenness to take all the measures and measures required by managing the current crisis and the imperative necessity to deal with global variables with complete flexibility and awareness